نشرة صندوق النقد الدولي

منشأة نفطية في مدينة بريقا الليبي. حقق إنتاج النفط الليبي تعافيا أسرع مما كان متوقعا بعد انتهاء الصراعات في البلاد (الصورة: STR/EPA/Newscom)

حوار مع رالف شامي

ليبيا على مسار التعافي، لكن أمامها شوطاً طويلاً من الجهود لإعادة البناء

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

١٦ إبريل ٢٠١٢

- تواجه ليبيا مهمة إعادة بناء اقتصادها، وهي مهمة عاجلة ومكلفة
- من المنتظر أن يكون تحسن المؤسسات وسلامة إدارة الموارد الوفيرة عاملين مساهمين في إطلاق إمكانات الاقتصاد.
- لا يزال الصندوق ملتزما بمساعدة ليبيا عن طريق بناء القدرات

صرح مسؤول كبير في صندوق النقد الدولي بأن إنتاج النفط الليبي حقق تعافيا أسرع مما كان متوقعا عقب الإطاحة بمعمر القذافي، لكن البلاد تواجه تحديات تتمثل في بناء مؤسسات حديثة، وإصلاح البنية التحتية، وتنويع الاقتصاد.

مع رفع معظم العقوبات المفروضة من الأمم المتحدة، تحررت معظم الأرصدة الليبية المجمدة في الخارج ويجري العمل حالياً على إعادة الأوضاع لطبيعتها في الجهاز المصرفي.

لكن، الدكتور رالف شامي، رئيس الفريق المختص بليبيا في صندوق النقد الدولي ورئيس بعثة الصندوق إليها، قال إن ليبيا تواجه تحديات منها العاجلة ومنها طويلة الأجل. وأضاف: "تستطيع ليبيا تحقيق إمكاناتها الكبيرة إذا ما أُرسيت المؤسسات والسياسات السليمة اللازمة."

وقد قام فريق من خبراء الصندوق في إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، بقيادة الدكتور شامي، بإعداد تقرير يحمل عنوان: "**ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص**". وفي حديث مع نشرة الصندوق الإلكترونية، يناقش الدكتور شامي آخر التطورات ويوضح المتطلبات اللازمة كي تتجاوز الحكومة الليبية ما تواجهه من تحديات جسام من أجل إعادة بناء الاقتصاد وتحقيق طموحات الشعب الليبي.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **كيف تسير الأمور في ليبيا بعد الثورة؟ هل بدأ الاقتصاد يقف على قدميه من جديد؟**

الدكتور شامي: كان للنزاع تأثيراً حاداً على الاقتصاد، وخاصة على قطاع النفط والغاز الذي يمثل المصدر الرئيسي للموارد العامة والنقد الأجنبي. فأثناء الانتفاضة الليبية، هبط إنتاج النفط هبوطاً شديداً من ١,٨ مليون برميل/يوم إلى ٢٢ ألف برميل فقط في يوليو ٢٠١١. ولكن مع انتهاء النزاعات، تعافى الإنتاج النفطي بسرعة أكبر مما كان متوقعاً.

وسوف تؤدي جهود إعادة الإعمار إلى زيادة انتاج النفط والغاز في السنوات القادمة. بالإضافة لذلك، تم الإفراج عن معظم الأصول التي تم تجميدها أثناء الثورة، وذلك مع رفع الأمم المتحدة لمعظم عقوباتها السابقة. وهكذا، لم يعد هناك نقص في النقد الأجنبي، وعادت الواردات إلى مستوياتها الطبيعية.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **ما هي التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي على المدى القصير؟**

الدكتور شامي: على المدى القصير، تواجه ليبيا مهمات معقدة ومكلفة. فهي تحتاج إلى إعادة إنشاء بنيتها التحتية ومعالجة الاحتياجات الإنسانية لشعبها. كذلك ينبغي استعادة عمل النظام المصرفي والنظر في الانعكاسات متوسطة الأجل عند اتخاذ قرارات بشأن الإنفاق العام. ويمثل الأمن والأمان اعتباراً مهماً أيضاً، لأنه سيسهل الاستثمار وعودة العمالة المغتربة. فهناك عدد كبير من الليبيين المتعلمين تعليماً جيداً يعيشون في الخارج، ومن الممكن أن يعودوا للمساعدة في إعادة بناء البلاد، كما في بلدان الربيع العربي الأخرى.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **كيف كان تحرك الحكومة لتلبية مطالب المواطنين بعد الانتفاضة؟**

الدكتور شامي: قبل الثورة، لم يكن النمو شاملاً للجميع. وعلى غرار بلدان الربيع العربي الأخرى، لم تكن الفرص الاقتصادية موزعة بشكل عادل على مختلف شرائح السكان. وكانت معدلات البطالة ونسبة انتشار الفقر مرتفعين إلى حد يثير الدهشة بالنسبة لهذا البلد الغني بالموارد الطبيعية. وقد ساهمت هذه الأسباب، مقترنة بنقص التمثيل الشعبي، في وقوع الثورة. ولتلبية احتياجات وطموحات الشعب، بدأت الحكومة زيادة الدعم وتوفير فرص العمل في القطاع العام، وخاصة للشباب.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **ما هو تقييمك للتدابير التي استحدثتها الحكومة لتلبية هذه المطالب؟**

الدكتور شامي: الإنفاق على الأجور والدعم أمر مطلوب بالفعل لتخفيف الضغوط الاجتماعية في الأجل القريب. لكن الأولوية ينبغي أن تتركز في تصميم شبكة للأمان الاجتماعي تتسم بالكفاءة في استهداف المستحقين، وذلك لضمان استمرارية توفير هذه الأنماط من الحماية الاجتماعية بمرور الوقت. وقد أدت زيادة الأجور والتوظيف في القطاع العام إلى زيادة قدرها ٦٠% في فاتورة الأجور لعام ٢٠١١، كما حدث ارتفاع كبير في تكلفة الدعم.

وبينما نتفهم الحاجة إلى توفير فرص العمل، نرى أن هذا العمل يجب أن يكون منتجاً. كما أننا نتفهم أيضاً الحاجة إلى توفير الدعم، ولكن الدعم غير الموجه لا يساعد بالضرورة من يفترض أن يساعدهم. وعلى عكس الدعم المعمم الذي

يستفيد منه الجميع، نجد أن نظم الدعم التي تتسم بدقة الاستهداف لا تساعد إلا الفئات الأكثر احتياجاً له. ومن هنا فإن الانضباط المالي مطلوب في السنوات القادمة.

وينبغي أن تتأكد الحكومة من أن المدى القصير لن يطغى على المدى الطويل. ونصيحتي هي أن يراعي صناع السياسات الاقتصادية، في معالجتهم للمشكلات العابرة، عدم اتخاذ إجراءات تتعارض مع الاحتياجات الإنمائية طويلة الأجل. فنحن لا نريد حل مشكلة البطالة، على سبيل المثال، بتوفير العمل للجميع في القطاع العام، لأن هذا لن يكون أفضل الحلول المستدامة المرغوب فيها.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **ما هي التحديات متوسطة الأجل التي يتعين على ليبيا التعامل معها؟**

الدكتور شامي: تواجه ليبيا كثيراً من المشكلات الهيكلية، بما في ذلك الافتقار إلى المؤسسات، وضعف الحوكمة، والبطالة الهيكلية المزمنة. وعلى المدى المتوسط، سوف تحتاج ليبيا إلى بناء مؤسساتها والاستجابة لمطالبات وطموحات شعبها. ولتحقيق هذا، ينبغي عليها أن تنوع نشاطها الاقتصادي بالحد من الاعتماد على النفط. وثمة حاجة أيضاً إلى تهيئة بيئة مواتية للأعمال تعمل على تيسير النمو وتوفير فرص العمل فى القطاع الخاص. ومن المجالات التي تتطلب تحسين بيئة الأعمال مجال الحوكمة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون وحقوق الملكية وسهولة الحصول على التمويل. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون هناك حاجة لإقامة شبكة للأمان الاجتماعي تتيح حماية للفئات السكانية الأكثر هشاشة.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **ما هي الآفاق المتوقعة للاقتصاد الليبي؟**

الدكتور شامي: بالرغم من التحديات في الفترة القادمة، فإن الثورة يمكن أن تطلق إمكانات اقتصادية هائلة في ليبيا عن طريق توزيع عادل لثمار النمو الاقتصادى على الجميع وزيادة المساءلة وتحسين الحوكمة. وإذا اقترنت هذه العوامل الإيجابية بسلامة إدارة الموارد، يمكن أن تعزز الاستفادة من مواطن القوة الكامنة لدى ليبيا، وهي السكان الذين يتميزون بالشباب والديناميكية، والثروة الوفيرة، وسهولة الوصول إلى أهم الأسواق، والموقع الجغرافي المتميز.

إن لدى ليبيا إمكانات هائلة تستطيع من خلالها تنويع الاقتصاد بشكل مؤثر من خلال إنشاء قطاعين حيويين للسياحة والخدمات. وليس من المسارات المحبذة أن يستمر الاعتماد على النفط في اقتصاد تكون فيه الحكومة صاحب العمل الرئيسى بينما تكون معظم العمالة في القطاع الخاص عمالة وافدة.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **كيف يساعد الصندوق ليبيا خلال المرحلة الانتقالية؟**

الدكتور شامي: نظراً لوفرة الموارد التي تمتلكها ليبيا، فلن تكون بحاجة إلى مساعدات مالية من الصندوق. لكنها ستحتاج في السنوات القادمة إلى المساعدة الفنية من أجل بناء القدرات وتحسين إدارة ما تملكه من ثروات. وقد أوفد الصندوق بعثة إلى ليبيا في أواخر ٢٠١١ قدم من خلالها المشورة للحكومة الجديدة بشأن التدابير الممكنة لتحسين

الحوكمة فيما يتعلق بالصندوق السيادى للثروة. وفي يناير ٢٠١٢، بدأ الصندوق والبنك الدولي العمل مع السلطات لتحسين إدارة المالية العامة، كما أننا بصدد استئناف أنشطة المساعدة الفنية لمصرف ليبيا المركزي.

وحين التقى رئيس الوزراء بمدير عام الصندوق منذ بضعة أشهر، طلب صراحة مساعدة الصندوق في بناء القدرات. وفي هذا الإطار، طلبت الحكومة المساعدة في إصلاح نظام الدعم غير الموجه ومن المقرر أن يصل إلى طرابلس في إبريل الجاري خبير مكلف من إدارة شؤون المالية العامة لتقديم المساعدة المطلوبة. والرؤية التي ترتكز عليها هذه الجهود هي ضرورة وضع شبكة شاملة للأمان الاجتماعي حتى توزع ثمار النمو على نطاق أوسع من المواطنين.

وسيواصل الصندوق تقديم المساعدة في مجال إدارة المالية العامة، وهو ما يتضمن تقييم الإدارة المالية لكل الأموال الليبية التي يديرها المصرف المركزي والصندوق السيادى للثروة ، بهدف تقديم توصيات حول كيفية تعزيز المساءلة والشفافية. ومن الواضح أن موقف الحكومة الجديدة إيجابي للغاية في هذا الخصوص، وهو موقف نشيد بالحكومة لاتخاذه.